تحذوف اي الوارد على الوجه الذي سبق تحريره واتى بهذا الاستدراك
دفعا لما يقع في الوهم من صحة ما تقدم من الاجوبة في هذا وهو جعل
محل ايها الجار والمجرور نصب بالمصدر المقدر قوله من جعل تحبيان
للوجه الذي سبق تحريره وانما قال سبق تحريره اشارة الى ان المص
لم يذكر ذلك وانما بينه الشارح الان قوله نصب على المفعولية
بالمقدر لم يتقدم بهذا العنوان لان الذي تقدم له انه قال
نصب ايضا على ما مر في الفعل والذي مر في الفعل النصب على
المفعولية بالفعل او الحال على ما تقدم قوله نصبا على المفعولية
بالمقدر اي بالمصدر المقدر للمبتدا بالخبر المحذوف ليأتي الجواب
لانه اذا كان المراد ان محل الجار والمجرور منصوب بالمقدر الذي هو
الخبر فلا يتأتى الاستشكال ان المصدر عمل محذوفا وان قلنا
ان معمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء فقد قدم الشارح باطل
لما يلزم عليه فتعين حينئذ ان يكون المراد بالمقدر المبتدا الذي
المصدر قوله فانه اي مثل هذا الايراد قوله لازم له اي للوجه
الذي سبق تحريره قوله مخلص اي ولا خلوص منه اي من
مثل هذا الايراد قوله الا بالجواب اي بخلاف ما لاحظه في الايراد
فانه مخلص آخر كما تقدم قوله المذكور اي في المتن وحاصل
الوجه الذي سبق تحريره هو انه كما ان الجار والمجرور متعلق
بنفس الفعل المقدر والفعل عامل في محلهما النصب كذلك اذا
قدر اسما يصح تعلق الظرف بذلك الاسم الذي جعل مبتدا
فهو عامل في محل الظرف النصب والخبر محذوف وتقديره
الابتدائي باسم الله حاصل قوله ما في كلام المص في هذا البحث
اي المشار له بقوله متعلقة بمحذوف اي لا باعتبار كل البحث
بل

بل باعتبار بعضه الذي هو قوله وبتقديره اسما محلهما رفع لخ
المتضمن للايراد ودفعه اي عرفت ما فيه من انه لا يصلح على
ظاهره وذلك ان المتبادر انما هو التعلق الاصطلاحي فاذن
لا صحة لقوله رفع لخ ولا الايراد ولا دفعه للبيء عليه بل انما
يصلح على ارادة خلاف المتبادر من انه يراد بالتعلق التعلق العام
الشامل للاصطلاحي وغيره ويراد اعتبار آخر بالنظر للصرف
الثاني من الايراد وهو النصب بالمفعولية للخبر المقدر بان
يقال ومعمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء اقول بعد ان
علمت ذلك كله حمل التعلق على ما له نوع تعلق شايع ذايع
كما افاده ما كتبه الهروي نقلا عن حفيد حفيد المص ووروده لجواب
على التنزل شايع ايضا فلا اعتراض على النسخة المشروحة قوله
وان قدرناه اي والحال انا قدرناه على وجه يصلحه قوله
في الجملة انما قال في الجملة اي لا في التفصيل اي ليس مصلحا من كل
وجه لامور الاول انه لا يلزم من ارادة التعلق الاعم ان يكون
رفع بل يصح ان يكون محلهما نصبا على الاوجه الثلاثة المتقدمة
الثاني ان حمل على خلاف المتبادر لا يلتفت اليه الثالث ان الحق
ان معمول معمول الشيء ليس معمولا لذلك الشيء فلا اصلاح
بالنظر للحق وانما هو اصلاح على اعتبار ان معمول معمول ذلك
الشيء معمول لذلك الشيء الذي هو خلاف الحق قوله لكن لخ
رفع بانه توهم انه لم يطلع على نسخة مخالفة للنسخة
المشروحة قوله عليها لحظ المص اي في الطرة قوله مصلحا
يصح ان يكون اسم فاعل حالا من المؤلف او اسم مفعول حالا
من النسخة المرئية قوله فيها اي المرئية قوله ما في هذه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)